

عندهم في حان منع الصرف لا غير وكلام المصنف يدل على ان كل واحد منهما صرف ومع الجار
 جواب من الجواب ان يكون المصنف معهما العرب فقوله لا تسمع قولنا وهو صورة
 مسلية محض قل السيد بوقال محض قيل كان اول لان صورة محض من صورة تخفيف
 معقول قال الجار بردي وفيه نظر اذ لا سبب في ان محض اسلمه واو اذ المصنف
 ان سبب ان محضوا ايضا مثل قولها فان فقدت وجهها عن الاصول لما سهل ويرى قال
 الجار بردي او دد عليا انه ليس بعمل ايضا في الاصول واجيب عنه بانه اذا تعارضت الامران
 فالمحل على الرايد ولي كان ما ريدت من الكلام اكثر من الحد هكذا ذكره ويعلم منه ان سبب
 وهو ما محض عن الاصول بتقدير اصله والزيادة والكلام فيما محض عنها على احد القدرين
 كلف يصح ذكرها قال وفيها ما لم يكن فيه ان يقال ان اذا المصنف ان سبب ان اذا
 خرج اللفظ عن الاصول بتقدير اصله بحرف فانه يحكم بزيادة ذلك الحرف ومثل ذلك
 بما يحض على تقدير الامالة ولم يعالج وجهه على تقدير الزيادة ايضا فانه ليس يتولد
 فيه هاهنا قال وقد ذكر بعض الفضلاء في شرح نصير ابن مالك ان نوب لا اشتقاق من
 ترتيب يرد على جعل المصنف له ما تقدم فيه الاشتقاق قال وكذا ينقل من النفا وهو
 البرق او من رجل لصل اي وسع قال لكن يمكن ان يسمع الاشتقاق بابل هو فيه الاشتقا
 قولها ويون كسك قال الجار بردي ذكر في شرح المادي ان وزنه على تقدير الامة
 والزيادة معقود لان فعلا وفعلا كلاهما مقصودان قال فيود ههنا مثل ما مر
 قولها فان خرجا معا فزيد ايضا يكون نرجس خطا وقال السيد عليه السلام
 ان خطا والناظر له على تقدير زيادة فونه لان وزنه حينئذ معا وخطا به الارض
 اذا ضربها به ونظرة كسا ولعظم اللحية من كانت حية او اوابا لك اذا نلت وعس
 هو الذي لا يحدث النساء ولا يهون فيه عقله سدك ومن السيد مصدر سدب الابل
 في سيرها حدثت لها وسدى الرجل الى المشي مديده قال ويكن ان يجاب عنه باننا
 لا نسلم محمول المعنى المشترك بين الخطا وبين المعصية وبين خطا به الارض اذا ضربها
 به لعمري لو كان اشتقا من خطا به الارض كما ذكره صاحب الصحاح لو حد ما ذكره ولا يخلف
 ايضا لان الكلام فيما فقد فيه الاشتقاق وتقال ان يقول لا نسلم لان نظير خطا وعلى
 تقدير اصله النون فان نظيره حمله جرد حل واجيب بان حكم بزيادة النون في اليتين

احدهما

احدهما النون كون النون في هذا المعجزة فان حروف الزيادة دون ما سواها فان التزم
 ذلك اما رده ظاهره على انها مفيدة والثاني ان التزمها من ذلك فقد دخل فيه الاشتقاق
 زيادة النون مع الواو كما في الاصل المذكورة من قبل وعلاو اذ النون مع الواو كما في الاصل
 المذكورة مع الزيادة كما في السند او لا نه من السند وما لم يعلم اشتقاقه ثم قال وقيل ان
 ان يقول لو كان الامر كما ذكره لا يعلم زيادة النون ثم حطوا وحلده بما ذكره المصنف من عدم النظر
 بل بان من اختلفا يكون ما تخفيف قولها ونون جنبا اذ لم يسبب حذو السيد او دد عليه ان قوله
 هذا يوم الاختلاف في قوله رواه فتح اللث من محب وطولج موضع وحرسه ولكن منهم
 اعتمد به واستدركه على سبويه فاسد فعلا ومنهم من لم يعده به لانه اصلا بل محققا من جعل الهم
 ان لب قال وهذا الايراد ضعيف لان مراده بالثبوت الاعتقاد به او جعل اصلا قال وتقال
 ان يمنع ان حذوا فخلل عند من لم يسه لان الاشتقاق يدل على ايدوه لفظ لان الجنبة
 من الجراد فيمن الحرف لان الارض تحرك مع الحرفا عالما وان يمنع ان حذوا من باب
 حسن بلزم من اها له نونه عدم النظر لوجه نظيره قطعها وهو منك حذبا اما بالاضافة او
 بالوقعية على غيرها وقال الجار بردي في الجواب عن المنع الاول يمكن ان يقال انما يتم
 لو كان هذا اشتقاق محققا وليس كذلك قولها واجيب بوضوح اشتقاقه قال السيد عليه نظره
 لان ظهور اشتقاق محض من المحل ليس له فضلا لانه لسا به بل محض الكلام فانظروا ان
 الرجل محض من حذو حذو ان محض او محض قولها ولذا قيل في ان فقال قال الجار بردي
 كان الجار عند المصنف قول الخليل ويسمونه او وزنه فعلا ان اذ قال ولذا قيل ولم يقل
 ولذا قال كان في ان فعلا **باب تخفيف الزمة** هكذا ترجم في التافية وليس هو
 في الزمه ولا في اللاتينية الا انه ذكر فيها في باب الابدال طرفية من قولها التافية في جمع
 الابدال والحرف وبين من قال الجار بردي لم يحده بان يقول ان مراد الزمة الى وجه من
 التخفيف لان اسم اللغوي يعنى قولها وان كان حرفا صحيا او معتلا غير ذلك فقلت
 الى اخره اسمعني من ابن مالك في الكافية وشرحها نون الفاعل نحو اما طوى انقطعت
 فلما يجوز فيه النقل قولها والتميم في باب يوى او دى كغيره ذكر الرحمان في شرح الهادي
 انه محتمل وجهان حره وان ان اجتمع في اراء ههنا في انها حرف ساكن حاحو غير حاضرين
 وكانها ودوا في حرف التانية على حذو حذو انف آرم ثم اتبع ساير الباب ونجحت

تخفيف الزمة